

Distr.: General
4 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الحادية والعشرون

كينغستون، جامايكا

٢٤-١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥

طلب للحصول على مركز مراقب وفقاً للفقرة ١ (د) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية مقدّم باسم منظمة جماعة المحيط الهادئ

مذكرة من الأمانة العامة

١ - في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، قدم المدير العام لمنظمة جماعة المحيط الهادئ رسالة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، يطلب فيها في جملة أمور الحصول على مركز مراقب لدى جمعية السلطة، لتحل محل لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ. ويتضمن المرفقان الأول والثاني لهذه المذكرة نص الرسالة والمعلومات الإضافية التي قدمتها المنظمة صاحبة الطلب.

٢ - وعملاً بالفقرة ١ (د) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية، يجوز للمنظمات الحكومية الدولية، كمنظمة جماعة المحيط الهادئ، أن تشارك في أعمال الجمعية بصفة مراقب، إن دعتها الجمعية إلى ذلك.

٣ - وتجدر الإشارة إلى أنه في حال مُنحت الجمعية منظمة جماعة المحيط الهادئ مركز المراقب، فإن هذه المنظمة ستحل محل لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ بصفقتها مراقبة لدى الجمعية. ومن المعلوم أن لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ، التي كانت قد مُنحت صفة المراقب لدى الجمعية في عام ١٩٩٧، لم تعد موجودة كمنظمة مستقلة؛ بل أُدمجت في منظمة جماعة المحيط الهادئ التي استوعبتها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160615 160615 15-08886 (A)



المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار من كولن توكويتونغا، المدير العام لمنظمة جماعة المحيط الهادئ

هذه أول رسالة أبعثها إليكم بصفتي المدير العام لمنظمة جماعة المحيط الهادئ، وبهذه الصفة، أود أولاً أن أعرب لكم ولمنظمتكم عن خالص تقديري للتعاون القيم القائم بين السلطة الدولية لقاع البحار وجماعة المحيط الهادئ منذ سنوات عديدة. فقد ساعد هذا التعاون دول جزر المحيط الهادئ على التصدي للتحديات الرئيسية المتصلة باستكشاف واستغلال موارد المنطقة، ودعم جهودها الرامية إلى تنظيم وإدارة الأنشطة المضطلع بها تحت سيطرتها الفعلية بما يتفق مع القواعد والأنظمة والإجراءات الدولية.

وتستند العلاقة الرابطة بين السلطة والجماعة إلى العلاقة الطويلة الأمد التي كانت تربط بين السلطة وما كان يُسمى آنذاك بلجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ، التي مُنحت صفة المراقب في الجمعية في آذار/مارس ١٩٩٧. وعلى هذا الأساس، اشتركت هذه اللجنة مع السلطة في استضافة حلقة عمل نُظمت في فيجي عام ٢٠٠٣، ودأب كبار ممثليها على حضور الاجتماعات التي كانت تنظمها السلطة حتى عام ٢٠٠٩. واندجمت لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ مع جماعة المحيط الهادئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأصبحت تسمى شعبة علوم الأرض في الجماعة. وقامت السلطة بالتعاون مع الجماعة، من خلال مشروع المعادن الموجودة في أعماق البحار المشترك بين أمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي وحكومة فيجي، بتنظيم حلقة عمل ثانية في فيجي في عام ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر أن المدير السابق للجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ، ألفرد سيمبسن، كان عضواً في اللجنة القانونية والتقنية للسلطة، وأن المدير السابق لشعبة علوم الأرض في الجماعة، راسل هوروث، هو الرئيس الحالي للجنة القانونية والتقنية.

وقد حققت الشراكة والتعاون القائم بين السلطة الدولية لقاع البحار وجماعة المحيط الهادئ نجاحاً كبيراً على مدى السنوات الماضية واستفادت العديد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ نتيجة لذلك. وفي الواقع، فمنذ حلقة العمل التشاورية الإقليمية الافتتاحية التي نظمها مشروع المعادن الموجودة في أعماق البحار المشترك بين أمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١، والعلاقة الرابطة بين منطقتنا تتعزز باطراد.

وبالنظر إلى المستجدات العديدة التي طرأت في السنوات الأخيرة على قطاع استغلال المعادن في أعماق البحار، وخاصة في منطقة جزر المحيط الهادئ، أرى أنه من الضروري والمناسب إضفاء الطابع الرسمي على مركز منظمة جماعة المحيط الهادئ كمراقبة في جمعية السلطة الدولية لقطاع البحار، لتحل بذلك محل لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ، وذلك أخذاً في الاعتبار أن هذه اللجنة لم يعد لها وجود قانوني وقد أُدمجت في جماعة المحيط الهادئ.

وبناء على ما تقدم، أرجو أن تفضل جمعية السلطة الدولية لقطاع البحار بإيلاء الاعتبار الواجب للحالة الراهنة والاعتراف بأن لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ لم تعد موجودة كمنظمة مستقلة، وأن اللجنة قد أُدمجت في منظمة جماعة المحيط الهادئ التي استوعبتها، ومن ثم يحق لجماعة المحيط الهادئ المشاركة بصفة مراقبة في أعمال الجمعية بموجب أحكام للفقرة ١ (د) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية.

وأود أيضاً أن أدعو السلطة الدولية لقطاع البحار إلى إضفاء الطابع الرسمي على علاقتها مع منظمة جماعة المحيط الهادئ من خلال توقيع مذكرة تفاهم ستعزز التعاون بين منطمتينا بهدف تشجيع ما يلي:

(أ) وضع الأطر التنظيمية الإقليمية والوطنية التي تخدم مصلحة دول جزر المحيط الهادئ وتدعم جهودها المبذولة لتنظيم وإدارة الأنشطة المضطلع بها تحت سيطرتها الفعلية في المنطقة؛

(ب) البحوث العلمية البحرية، بما في ذلك إصدار ونشر نتائج البحوث والتحليلات لما فيه مصلحة كل من الدول الأعضاء في السلطة الدولية لقطاع البحار وفي جماعة المحيط الهادئ؛

(ج) بناء القدرات وتبادل المعلومات في ضوء الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر منها، وبشكل أكثر تحديداً، في ما يتعلق بالبحوث العلمية البحرية (المادة ١٤٣)، ونقل التكنولوجيا (المادة ١٤٤) والمادة ٥ من مرفق الاتفاق، ومشاركة الدول النامية في الأنشطة في المنطقة (المادة ١٤٨)، والسياسات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة (المادة ١٥٠)، والمساعدة الاقتصادية المقدمة للبلدان النامية (المادة ٧ من مرفق الاتفاق).

وبعد المناقشات التي جرت بين فريقينا، وُضعت الصيغة النهائية لمشروع مذكرة التفاهم وقُدمت إليكم للنظر فيها. وأود أن تتفضلوا بعرض مشروع الصك هذا على جمعية السلطة الدولية لقاع البحار في دورتها السنوية الحادية والعشرين، في تموز/يوليه ٢٠١٥. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون الذي لقيته منظمة جماعة المحيط الهادئ من السلطة الدولية لقاع البحار خلال السنوات الماضية، وأتطلع للعمل معكم في سبيل تعزيز تعاوننا في المستقبل.

(توقيع) كولن توكويتونغا

المدير العام

جماعة المحيط الهادئ

المرفق الثاني

طلب الحصول على مركز مراقب لدى السلطة الدولية لقاع البحار

اسم المنظمة

جماعة المحيط الهادئ

عنوان المكتب

Secretariat of the Pacific Community
BP D5
98 848 Noumea Cedex
New Caledonia

اسم وعنوان الممثلين الأساسيين المقترحين

كولن توكويتونغا

المدير العام

أمانة جماعة المحيط الهادئ

البريد الإلكتروني: colint@spc.int

مايكل بيترسن

مدير شعبة علوم الأرض

أمانة جماعة المحيط الهادئ

البريد الإلكتروني: michaelp@spc.int

أهداف جماعة المحيط الهادئ ومقصدها

مهمة جماعة المحيط الهادئ هي مساعدة السكان في جزر المحيط الهادئ على اكتساب القدرة التي تسعفهم في التصدي بفعالية للتحديات التي يواجهونها واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستقبلهم والمستقبل الذي يتمنون تركه للأجيال المقبلة.

نبذة تاريخية

لجنة المحيط الهادئ، وهو الاسم التي كانت تحملها سابقاً جماعة المحيط الهادئ، أسستها في عام ١٩٤٧ بموجب اتفاق كانبيرا الحكومات المشاركة الست التي كانت تدير حينئذ أقاليم في منطقة المحيط الهادئ، وهي: أستراليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وآيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتأسست هذه المنظمة لإعادة إحلال الاستقرار في هذه المنطقة التي شهدت الاضطرابات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، ولمساعدتها على إدارة الأقاليم التابعة ولما فيه منفعة سكان منطقة المحيط الهادئ.

وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد أعضاء جماعة المحيط الهادئ ٢٦ عضواً، و ١٧ من هؤلاء هم أعضاء في السلطة الدولية لقاع البحار، وهم: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفرنسا، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اندمجت لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ، التي كانت قد أنشئت في عام ١٩٧٢ كمشروع إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل أن تصبح منظمة حكومية دولية مستقلة في عام ١٩٩٠، مع جماعة المحيط الهادئ. ومنذ ذلك التاريخ والجماعة تركز اهتمامها، من خلال شعبة علوم الأرض التابعة لها، على تقييم الموارد الجيولوجية، بما فيها المعادن الموجودة في أعماق البحار والإمكانات الهيدروكربونية، وإجراء مسوحات علوم الأرض للموارد البحرية والساحلية، وتدبير الموارد المائية، وتقييم المخاطر الجيولوجية.

ومنذ عام ٢٠١١، دأب ممثلو جماعة المحيط الهادئ على حضور اجتماعات السلطة الدولية لقاع البحار في نطاق مركز المراقب الذي مُنح للجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ في آذار/مارس ١٩٩٧. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المدير السابق للجنة، ألفرد سيمبسن، كان عضواً في اللجنة القانونية والتقنية للسلطة، وأن المدير السابق لشعبة علوم الأرض في منظمة جماعة المحيط الهادئ، الدكتور راسل هوورث، هو الرئيس الحالي للجنة القانونية والتقنية. وكلاهما تولى باقتدار منصب رئيس اللجنة القانونية والتقنية، وشهدت السلطة أثناء مدة ولايتهما إقرار وتطبيق كافة الأنظمة الحالية المتعلقة بالتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات والكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت واستكشافها.

الأنشطة المضطلع بها في الآونة الأخيرة

دول جزر المحيط الهادئ ملتزمة بضمان مساهمة أنشطة التعدين في أعماق البحار في تحقيق الاستدامة الاقتصادية الطويلة الأجل والتنمية الاجتماعية لسكان منطقة المحيط الهادئ. ولهذه الغاية، كلف قادة بلدان المحيط الهادئ جماعة المحيط الهادئ بأن تقوم، من خلال مشروع المعادن الموجودة في أعماق البحار المشترك بين أمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد

الأوروبي^(١)، بمساعدتهم على وضع الأطر التنظيمية وبناء القدرات الوطنية وضمان وجود أطر الإدارة البيئية اللازمة لضمان إدارة مواردهم من المعادن الموجودة في أعماق البحار إدارة مسؤولة. ويقدم هذا المشروع أيضاً المشورة والمساعدة التقنيتين لتمكين البلدان المشاركة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أنشطة التعدين الممكنة في أعماق البحار في نطاق ولايتها الوطنية وفي المنطقة.

وتكتمل الأنشطة التي تضطلع بها جماعة المحيط الهادئ منذ عام ٢٠١١، من خلال مشروع المعادن الموجودة في أعماق البحار المشترك بين أمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، أهداف السلطة. فالجماعة تقدم المساعدة لدول جزر المحيط الهادئ التي تقوم بأنشطة ذات صلة بالمعادن الموجودة في أعماق البحار من أجل وضع الأطر التنظيمية ذات الصلة والترتيبات المؤسسية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية في ما يتعلق بالأنشطة التي يمكن تنفيذها في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية وفي المنطقة. وتشمل هذه المساعدة ضمان أن يكون للدول الجزرية في المحيط الهادئ نظام فعال لتدبير البيئة ورصدها يخصص أي أعمال استكشاف وتعدين تتم في عرض البحر. وفي إطار هذا المشروع، قدمت للبلدان المشورة بشأن المشاريع المشتركة وسبل التفاوض على العقود والطلبات المقدمة إلى السلطة.

حلقات العمل التشاورية الوطنية

نُظمت في إطار المشروع عدة حلقات عمل تشاورية، شملت مشاورات وطنية في كل دول المحيط الهادئ الـ ١٥ المدرجة ضمن تجمع الاتحاد الأوروبي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من أجل مناقشة مختلف القضايا والاهتمامات المتعلقة بالمعادن الموجودة في أعماق البحار وأنشطة التعدين (انظر الجدول). وكانت حلقات العمل تلك بمثابة فرصة لتحديد الأولويات والتحديات الوطنية المتعلقة بمجال الموارد المعدنية في أعماق البحار والاتفاق عليها بشكل جماعي.

(أ) في عام ٢٠١١، وضعت منظمة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي مشروعاً مدته أربع سنوات لتقديم الدعم والمساعدة إلى ١٥ بلداً تنتمي لدول المحيط الهادئ المدرجة ضمن تجمع الاتحاد الأوروبي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو) في مجال التعدين في أعماق البحار في نطاق ولايتها الوطنية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على العنوان الإلكتروني التالي: <http://gsd.spc.int/dsm/>.

مكان ومواعيد انعقاد حلقات العمل التشاورية الوطنية

البلد	المكان	التاريخ
بابوا غينيا الجديدة	بورت مورسي	٢ أيار/مايو ٢٠١٣
بالاو	كورور	١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢
توفالو	فونافوتي	٩ أيار/مايو ٢٠١٢
تونغا	نوكوآلوفافا	١ شباط/فبراير ٢٠١٢
تيمور - ليشتي	ديلي	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
جزر سليمان	هونيارا	٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢
جزر كوك	راروتونغا	١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢
جزر مارشال	ماجورو	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢
ساموا	آبيا	٨ آذار/مارس ٢٠١٢
فانواتو	بورت فيلا	١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
فيجي	سوفافا	٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢
كيريباس	تاراوا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	بونبي	٣ تموز/يوليه ٢٠١٢
ناورو	مقاطعة يارن	٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
نيوي	ألوفي	٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

حلقات العمل للتدريب التقني

نظم المشروع سلسلة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية الناجحة التي ساعدت على بناء القدرة على الإدارة وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية صنع القرارات المتعلقة بالموارد المعدنية في أعماق البحار. وشمل برنامج التدريب التقني الإقليمي سلسلة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية استغرقت أسبوعاً واحداً حيث دُعي خبراء مرموقون على الصعيد العالمي إلى إطلاع المشاركين من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على معارفهم.

وإلى غاية أيار/مايو ٢٠١٥، نُظمت حلقات عمل تدريبية إقليمية بشأن
المواضيع التالية:

- الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية والبيولوجية والبيئية للمعادن الموجودة في أعماق البحار (فيجي، آب/أغسطس ٢٠١٢)
- القانون والتفاوض على العقود المتعلقة باستغلال المعادن الموجودة في أعماق البحار (تونغا، آذار/مارس ٢٠١٣)
- الآثار الاجتماعية للمعادن الموجودة في أعماق البحار ومشاركة أصحاب المصلحة في هذا المجال (فانواتو، حزيران/يونيه ٢٠١٣)
- الإدارة البيئية للمعادن الموجودة في أعماق البحار (فيجي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)
- النظام الضريبي وإدارة الإيرادات المتأتية من المعادن الموجودة في أعماق البحار (جزر كوك، أيار/مايو ٢٠١٤)

وفي عام ٢٠١٥، ستنظم حلقات عمل تدريبية بشأن المواضيع التالية:

- وضع السياسات العامة وصياغة التشريعات (ساموا، أيار/مايو ٢٠١٥)
- النظام الضريبي وإدارة الإيرادات المتأتية من المعادن الموجودة في أعماق البحار (تتمة، تموز/يوليه ٢٠١٥)
- الإدارة البيئية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)

مبادرات التوعية الوطنية

قدم المشروع الدعم المالي لعدد من الأنشطة الوطنية الرامية إلى توعية الناس بالقضايا المتعلقة بالموارد المعدنية الموجودة في أعماق البحار. وتشمل أنشطة التوعية الكبرى التي أُجريت حتى الآن إجراء حوار وطني الشباب بشأن المعادن الموجودة في أعماق البحار في جزر كوك في عام ٢٠١٣؛ ومبادرة مجتمعية للتشاور والتوعية، أُجريت في الساحل الغربي الأوسط لجزيرة آيرلندا الجديدة في بابوا غينيا الجديدة؛ ومشاورات وطنية بشأن المعادن الموجودة في أعماق البحار، جرت في جميع في ولايات ميكرونيزيا الموحدة الأربع في تموز/يوليه ٢٠١٤؛ ومناقشة وطنية بشأن المعادن الموجودة في أعماق البحار، جرت في سوفيا في آب/أغسطس ٢٠١٤؛ ومشاورات وطنية بشأن مشروع سياسة فانواتو بشأن المعادن

الموجودة في أعماق البحار، أجريت في بورت فيلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ ومشاورات وطنية وأنشطة للتوعية في جزر مارشال لاستعراض القانون الوطني المتعلق بالمعادن الموجودة في أعماق البحار، جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وأنشطة التوعية المستمرة بشأن المعادن الموجودة في أعماق البحار في كيريباس وتونغا بواسطة الإذاعة والتلفزيون والصحف المحلية والزيارات المدرسية.

التدريب والفرص الأخرى لبناء القدرات

ينطوي المشروع على الالتزام ببناء قدرات مواطني جزر المحيط الهادئ في جميع البلدان المشاركة في القطاع الناشئ المتعلق بالمعادن الموجودة في أعماق البحار، ويتيح خيارات مختلفة لبناء القدرات والتدريب.

وعلاوة على حلقات العمل التدريبية الإقليمية المذكورة أعلاه، تقدّم فرص التدريب للبحريين الجدد في مجالي القانون والبيئة. وفي الوقت الراهن، يتلقى ١٩ متدرباً من ١٠ دول مختلفة من الدول الجزرية في المحيط الهادئ التدريب بالعمل مع المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، يقدّم شكل معدّل من التدريب لموظفي الشؤون القانونية لتوظيفهم للعمل بشكل مكثف لمدة أسبوعين مع المشروع في سوا. ويتلقى الموظفون الحكوميون تدريبات وتوجيهات مفصلة في ممارسة الأعمال العامة ذات الأهمية لبلداتهم. وقد استفاد من هذا التدريب حتى الآن تسعة موظفين حكوميين من ست دول جزرية مختلفة في المحيط الهادئ.

ومنذ عام ٢٠١٣ وجماعة المحيط الهادئ تتعاون، من خلال المشروع، مع السلطة من أجل تنظيم تدريب سنوي مدته شهر واحد لفائدة الموظفين الحكوميين من دول جزر المحيط الهادئ في مقر السلطة. وقد شارك حتى الآن في هذا البرنامج التدريبي أربعة ممثلين رسميين من تونغا وجزر كوك وفيجي وكيريباس.

بيان وصفي لمدى ارتباط مقاصد منظمة جماعة المحيط الهادئ بمقاصد السلطة الدولية لقاع البحار، ولا سيما ما يمكن تقديمه من إسهام في تطور السلطة

لا تزال هيئة منظمة جماعة المحيط الهادئ والسلطة الدولية لقاع البحار تعملان بشكل وثيق وبنجاح منذ سنوات من أجل توعية دول جزر المحيط الهادئ والمجتمع الدولي بالتحديات الرئيسية المرتبطة باستكشاف موارد المنطقة واستغلالها.

وقد ساهمت في تاريخ السلطة وتطورها منذ إنشائها في عام ١٩٩٤ عدة دول من جزر المحيط الهادئ، ولا سيما فيجي وبابوا غينيا الجديدة. ومن الجدير بالذكر أن أول أمين عام للسلطة، ساتيا ناندان، مواطن من فيجي، وقد ترأست فيجي وبابوا غينيا الجديدة كلتاهما مجلس وجمعية السلطة على مدى السنوات العشرين الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، مُنحت إحدى المنظمات الإقليمية التي تُعنى بمنطقة المحيط الهادئ، وهي لجنة علوم الأرض التطبيقية في جزر المحيط الهادئ (التي أصبحت تعرف الآن باسم شعبة علوم الأرض في جماعة المحيط الهادئ)، مركز المراقب في السلطة. ومنذ عام ٢٠١١، والجماعة والسلطة تتعاونان بشكل وثيق من خلال مشروع المعادن الموجودة في أعماق البحار المشترك بين أمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع ألا يسهم تعزيز التعاون بين الجماعة والسلطة في زيادة استفادة جميع الدول الجزرية في المحيط الهادئ فحسب، بل سيسهم أيضاً في تعزيز تمثيلها لدى السلطة بهدف المساهمة في إسماع صوت منطقة المحيط الهادئ على الصعيد الدولي وإبراز القضايا الهامة، مثل تأمين أقصى قدر من المنافع من النظام في المنطقة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

وبناء على ما تقدم ذكره، ستعمل جماعة المحيط الهادئ والسلطة في تعاون وثيق في سبيل بلوغ الأهداف التالية:

- (أ) تشجيع وضع الأطر التنظيمية الإقليمية والوطنية التي تخدم مصلحة الدول الأعضاء وتدعم جهودها لتنظيم وإدارة الأنشطة المضطلع بها تحت سيطرتها الفعلية في المنطقة؛
- (ب) تشجيع البحوث العلمية البحرية، بما في ذلك إصدار ونشر نتائج البحوث والتحليلات لما فيه مصلحة كل من الدول الأعضاء في جماعة المحيط الهادئ؛
- (ج) تشجيع بناء القدرات وتبادل المعلومات في ضوء الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وبشكل أكثر تحديداً المادة ١٤٣ (البحوث العلمية البحرية)، والمادة ١٤٤ (نقل التكنولوجيا)، والمادة ١٤٨ (مشاركة الدول النامية في الأنشطة في المنطقة)، والمادة ١٥٠ (السياسات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة)، والمادة ٥ (نقل التكنولوجيا)، والمادة ٧ (المساعدة الاقتصادية) من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.